دور أليات الديمقراطية التشاركية في انجاح التخطيط المحلي للتنمية في البلدية

– دراسة حالة بلدية الصومعة –

The role of participatory democracy mechanisms in the success of local planning for development at the municipality
-Case study of Soumaa Municipality -

يخلف عبد الرزاق[1]* كسيرة إلهام [2]

[1] جامعة البليدة2 (الجزائر)، ikrelefabderrezak75@gmail.com

[2] جامعة البليدة2 (الجزائر)، kessirailham@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 09 /2023/04 تاريخ القبول: 2023/05/09 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية الى التعرف على دور أليات الديمقراطية التشاركية في انجاح التخطيط المحلي للتنمية في البلدية دراسة حالة بلدية الصومعة، وقد خلصت الى أن التخطيط المحلي يشكل أداة فعلية لترشيد الاختيارات التنموية للبلدية ولتحقق تنمية محلية يجب أن تبدأ من خلال وضع تخطيط محلي فعال قابل للتحقيق بمشاركة الفاعلين المحليين تكريسا للديمقراطية التشاركية، هذا ما يتطلب القضاء على العقبات التي تعترض أليات تحقيقها وعلى رأسها ضرورة تعديل قانون البلدية لتحديد المسؤوليات ومجالات التشارك. قيام المجالس الشعبية البلدية بتبني طرق تسييريه جديدة مبنية على أساس الديمقراطية التشاركية مع تطوير قدرات المجتمع المحلي وتأهيله بدورات تدريبية لزيادة الخبرة والوعي وتغيير الثقافة السائدة الى ثقافة الديمقراطية التشاركية.

.**كلمات مفتاحية:** ديمقراطية تشاركة، تنمية محلية، تخطيط محلي، بلدية، فاعلين محليين.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

This study aimed to identify the role of participatory democracy mechanisms in the success of local planning for development at the municipality ,case study of Soumaa municipality. The sdudy concluded that local planning is an effective tool

* **المؤلف المرسل**

for rationalizing and rationalizing development option for the municipality. in order to achieve local development, it must start by developing effective local planning that can be achieved with the participation of local actors in order to establish participatory democracy. This is what requires the elimination of obstacles that impede the mechanisms of achieving them, foremost of which is the need to amend the municipality law to define responsibilities and areas of participation. The Municipality People's Councils adopt new management méthodes based on participatory democracy and developing the capabilities of the local community and qualifying it with training courses to increase experience and awareness and change the prevailing culture to a new culture, which is the culture of participatory democracy.

Keywords: participatory democracy, local development, local planning, municipality ,Local actors.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1.مقدمة

تعتبر التنمية المحلية هدفا رئيسيا للتنمية الشاملة التي تسعى الدول لبلوغها، من خلال رسم وتخطيط سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة لتحقيقها، حيث يعتبر التخطيط الوسيلة الفعالة لبلوغ هذه الاهداف وهذا قناعة من هذه الدول بأنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ما لم تتحقق التنمية المحلية.

تبدأ عملية تحقق تنمية محلية فعالة من خلال وضع تخطيط سليم يتضمن دراسة الواقع وحصر الامكانيات والحاجات والأهداف المراد تحقيقها في ظل الامكانيات والموارد المالية، المادية والبشرية المتوفرة على المستوى المحلي وفقا لبرامج تنموية واضحة المعالم والأهداف وذات نجاعة. يشارك فيها الفاعلين على المستوى المحلي من ادرة محلية(الدولة)، منتخبين، قطاع خاص، مؤسسات التمويل، مجتمع مدني ومواطنين تكريسا للديمقراطية التشاركية.

في إطار هذا التوجه قامت الجزائر بتبني الديمقراطية التشاركية كوسيلة لتكريس وتحقيق التنمية المحلية، من خلال نموذج للتنمية المستدامة وفق رؤية تشاركية مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذ سعت من خلاله إلى التوجه أكثر نحو اللامركزية، وتعزيز مفهوم التشاركية المحلية والتمثيلية وتثمين دورها في الحياة الديمقراطية من خلال مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة وإبداء رأيه فيها، ما سمح بالانتقال مفهوم الديمقراطية من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية.

وعمل المشرع الجزائري على سن النصوص القانونية التي تدعم وتؤكد على أهمية مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة ومنها شؤون الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية والذي يظهر من خلال الدساتير

وخاصة دستور2016 ودستور2020 وقانون البلدية 11-10، وقانون الولاية 12-07، وقانون الجمعيات 12-01. وقانون حماية البيئة رقم 03-10 اضافة الى القانون90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

فالديمقراطية التشاركية، تحث على المشاركة في تخطيط التنمية وصنع القرارات ومتابعتها خاصة على المستوى المحلي، من خلال الممارسة الفعلية عن طريق المجالس المحلية بمتابعة المشاريع المنجزة ومتابعتها وتقييمها من طرف المواطن وممثلي المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية ، وقد تم اختيار بلدية الصومعة لدارسة الميدانية ، وبناء عليه جاءت الإشكالية التي تحاول هذه الورقة البحثية الاجابة عليها على النحو التالي: **"ماهي اليات ارساء و تفعيل الديمقراطية التشاركية في البلديات ودورها في التخطيط المحلي للتنمية ؟**"وتندرج تحت هذا السؤال الجوهري الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهية التخطيط المحلي للتنمية.
- ماهي الديمقراطية التشاركية وأليااتها واطارها القانوني على مستوى الجماعات المحلية (البلدية).
- هل يعتمد نجاح التخطيط للتنمية على المستوى المحلي على مدى فعالية الديمقراطية التشاركية.
- هل يساهم المواطن والمجتمع المدني في التخطيط للتنمية المحلية ومراقبة صرف المال العام في ظل النصوص التشريعية القائمة.
- ما هو واقع تطبيق الديمقراطية التشاركية في بلدية الصومعة.

فرضيات البحث: للإجابة عن هذه الاسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

- الديمقراطية التشاركية مفتاح التخطيط المحلي للتنمية المحلية كونها ألية لتوجيه التنمية نحو ما يتماشى ووضعية وأولويات المواطن.
- وضع تخطيط فعال للتنمية المحلية بمشاركة الفاعلين المحليين في التنمية والمتابعة والتقييم لها يعد مفتاح لنجاحها.

- يعتبر المواطن والمجتمع المدني في ظل الظروف الراهنة والنصوص التشريعية الموضوعة أحد الفاعلين في مراقبة المال العام وكيفية صرفه.

- يتم تطبيق الديمقراطية التشاركية في بلدية الصومعة وفقا لما ينص عليه القانون وليس حسب رؤية المجلس البلدي المنتخب.

أهداف البحث:

- فهم المبادئ التشريعية والقانونية الخاصة بالديمقراطية التشاركية في الجزائر

- تحديد العوائق التي تحول دون تجسيد فعلي للديمقراطية التشاركية في التخطيط المحلي وتنفيذ البرامج التنمية المحلية وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تذليلها.

- القاء الضوء على مدى توفر ثقافة المواطنة والديمقراطية التشاركية لدى المنتخبين المحليين والادارة والمجتمع المدني في بلدية الصومعة.

منهجية البحث: لتحقيق الاهداف السابقة الذكر والاجابة على اشكالية واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي المناسب لمثل هذه البحوث بالاعتماد على وسائل هذا لمنهج من وصف جمع البيانات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية وتحليل واستقصاء علاقاتها المختلفة وتفسيرها والوصول الى استنتاجات تتفيد في تطوير الواقع وتحسينه.

هيكل البحث: لتحقيق الاهداف السابقة الذكر والاجابة على اشكالية البحث تم تقسيمه الى المحاور الاساسية التالية:

- مفهوم التخطيط المحلي للتنمية.
- الديمقراطية التشاركية.
- آليات ارساء الديمقراطية التشاركية ودورها في تخطيط التنمية المحلية.
- واقع تطبيق الديمقراطية التشاركية وتأثيرها على تخطيط المشاريع التنموية في بلدية الصومعة.

2. التخطيط المحلي للتنمية

قبل التعرف على التخطيط المحلي للتنمية لابد من الاشارة الى وجود قناعة من أنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ما لم تتحقق التنمية المحلية وأن التخطيط المحلي للتنمية مرتبط ولا ينفصل عن المخطط الوطني

الشامل للتنمية ويكون جزء منه بهدف تحقيق التوازن ما بين القطاعات والجهات والاقاليم المختلفة على المستوى الوطني.

1.2 تعريف التخطيط المحلي للتنمية:

يمكن تعريف التخطيط عموما بأنه أسلوب تنظيمي يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معينة وذلك عن طريق حصر امكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الامكانيات وتحريكها نحو اهداف المجتمع. (عبدالله، 2006، صفحة 276)

ويعد التخطيط المحلي للتنمية أحد أنواع التخطيط للتنمية الاقتصادية ويعرف على أنه مستوى التخطيط الذي يأخذ في اعتباره البعد المكاني ويتأثر بالموارد المتاحة بالإقليم وبالبعد الزماني اللازم لإنجاز الخطة ومدى المشاركة الشعبية لأبناء الاقليم في وضع الخطة وانجازها وارتباطها مع اطار الخطة العامة للدولة، وذلك كله بهدف احداث تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية للإقليم وتحقيق التوازن الاقتصادي بين اقليم الدولة. (خليفة، 2016، صفحة 203)

ويعرف على أنه عملية تشاركية لتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال شراكة فاعلة بين كافة الجهات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي تسعى الى التنمية المحلية المستدامة القائمة على استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وتنافسية المناطق.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف للتخطيط المحلي حيث يعبر عن مجموعة القرارات والتدابير التي تتخذ بمشاركة الفاعلين في التنمية المحلية على المستوى المحلي للتخطيط للاستغلال الامثل للموارد المتاحة على مستوى المحلي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة خلال مدة زمنية محددة في إطار النظم القانونية التي تحددها السلطات على أساس الديمقراطية التشاركية واللامركزية.

2.2أهداف التخطيط المحلي للتنمية(التنموي)

- تحسين الحكم المحلي وهيكلته وادارته بما يضمن فعالية اتخاذ القرارات الادارية وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار.
- تحقيق تنمية اقتصادية محلية بزيادة الاستثمار ومناصب العمل والخدمات وتخفيف الفقر والبطالة بطريقة منتظمة مستدامة
- تحقيق تنمية بيئية محلية من خلال استمرارية الموارد البيئية المحلية على التجدد وتواصل تنميتها لصالح الاجيال الحاضرة والقادمة. (الشريف، 1995، صفحة 37)

- دعم الإدارة المحلية في تقليص الأعباء الملقاة على عاتق السلطة المركزية.

3.2 الاطراف المشاركة في التنمية المحلية والتخطيط لها

حتى تتحقق خطط التنمية المحلية أهدافها لابد أن تدار بالتنسيق والتكامل ومشاركة الفاعلين الاساسين لها والمتمثلين في الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، مؤسسات التمويل والافراد كما يلي: (عبدالوهاب، 2006، صفحة 134)

-**الدولة**: التي تقوم بوظيفتين أساسيتين لتحقيق التنمية المحلية والتخطيط الفعال لها وهما ارساء القانون واقرار العدالة وتقديم الخدمات العامة الضرورية واقامة مشاريع البنية الأساسية الضرورية التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها.

-**القطاع الخاص**: الذي يؤذي دور هام وكبير في معظم دول العالم خاصة في مشروعات البنية التحتية والتشغيل وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة ضمن خطط التنمية المحلية فهو يلعب دورا محوريا في عملية التنمية والتخطيط لها.

– **مجتمع المدني**: يعد فاعل أساسي في عملية التنمية المحلية والتخطيط لها ويسمى بالقطاع الثالث أو المنظمات غير الهادفة للربح، وزاد دوره في شكل منظمات غير حكومية تلعب دورا هاما في الربط بين القطاعين العام والخاص في ظل اقتصاد السوق. ويكمل المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات المحلية الاحزاب السياسية والنقابات المهنية سواء المركزية او الفرعية والتي تمثل المجتمع المدني. (علوني، 2019، صفحة 20)

-**مؤسسات التمويل**: وتتمثل في مؤسسات التمويل المحلي كالبنوك ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يلعب دورا هاما في مختلف البرامج التنموية على المستوى المحلي المنفذة في عديد الدول وخاصة النامية منها.

-**الافراد**: هم المواطنون المحليون الذين يؤدون دورا هام في التنمية من خلال المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية وتقييمها والمساءلة عنها من جهة ومن خلال الاستفادة من الخدمات والمشاريع التنموية المحلية المحققة من جهة أخرى.

تجدر الاشارة أن التنمية المحلية تفترض جهدا تشاركيا بين مختلف الفاعلين السابقين الذكر على المستوى المحلي بشكل مؤطر ومنظم تفاديا للعشوائية والفوضى واهدار المال العام وتحقيقا للعدالة

الاجتماعية والتوازن المناطقي والجهوي داخل حدود المجتمع المحلي (البلدية) وهذا على أساس: (بزارة، 2022، صفحة 33)

- ضرورة الشراكة الفعلية بين كل الاطراف دون اقصاء من أجل تنمية محلية.
- التعاون بين الفاعلين المحلين من أجل الحصول على الحقوق والدعم من المستويات المركزية.
- حق وواجب العمل بشكل تشاركي على وضع خطة تنمية محلية وفقا للإمكانيات المتاحة والتطلعات المنشودة.

2.2 تحديات التخطيط المحلي للتنمية(التنموي)

يمكن ايجاز أهم التحديات التي تعيق التخطيط المحلي للتنمية في العناصر التالية: (المحلية و الوكالة الامريكية للتنمية، 2018، صفحة 5)

- القدرة على حصر الموارد الاقتصادية المحلية المرتبطة بالمنطقة او البلدية او الحي وديمغرافية السكان.
- القدرة على تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات ضمن نطاق الاقليم او الجماعة المحلية.
- توفر البينات والاحصائيات التنموية حول الاقليم او الجماعة المحلية.
- صعوبة تحديد الجهات ذات العلاقة والتشاركية السليمة معها
- عدم اتفاق المواطنين على أولويات الاحتياجات ما يسبب صعوبة في الاجماع على ما يجب القيام به.
- ضعف الكوادر الفنية والادارية وتراجع دور التكنولوجيا كعامل أساسي في تطبيق أليات التخطيط المحلي.
- توفير التمويل اللازم لتحقيق الاهداف التخطيط المحلي والاستراتيجي للتنمية المحلية
- بناء منظومة المتابعة والتقييم لضمان تنفيذ الخطة والاستراتيجية التنموية.

2.3 مقومات نجاح التخطيط المحلي

حتى يتمكن التخطيط المحلي من تحقيق أهداف خطة محلية للتنمية ونجاحها وبلوغ أهدافها المنشودة ومواجهة التحديات التي تواجهه السابقة الذكر لابد أن يرتكز على مجموعة من المقومات، يمكن ايجازها فيما يلي:

- توفر الارادة السياسية العليا: التي تعد المفتاح الاساسي لنجاح أي عملية تخطيط تنموية محلية بتوفير الاطار التشريعي للعملية والفاعلين فيه اطار اللامركزية و مشاركة المواطنين في اطار الديمقراطية التشاركية.

- تحليل البيئة المحلية بتوفر البيانات والاحصائيات والمعلومات المحلية الازمة والمفصلة والدقيقة: للإقليم أو الجماعة المحلية المراد التخطيط له سواء المرتبطة بديمغرافية السكان والنشاط الاقتصادي ومؤشراته الاقتصادية والاجتماعية وحصر الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة.

-اختيار الاستراتيجية المناسبة: والتي تختلف حسب طبيعة الاقليم والموارد المتاحة فيه وقدرة أجهزة التخطيط فيه والاهداف التنمية الاقتصادية المنشودة، فحسب فقهاء التخطيط يكون ذلك اما باتباع نظرية النمو غير المتوازن وهذا من خلال احداث فائض في الخدمات الاساسية عن طريق اعداد برامج التنمية الاقتصادية على أساس مشاريع البنية التحتية والقاعدية ومنح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص للاستثمار في اقليم الجماعة المحلية وترك عملية النمو تأخذ مجراها التلقائي. أو من اتباع نظرية الدفعة القوية أي انجاز عدة مشاريع استثمارية حتى يمكن دفع عجلة التنمية وهي صالحة خاصة في الاقاليم التي تتوفر على موارد اقتصادية. (سلاوي، 2017، صفحة 287)

- وضع ألية للأعداد والمتابعة والتقييم بإنشاء أجهزة تخطيط محلي: حيث يجب أن يتوفر عبر الاقليم أو البلدية جهاز تخطيط محلي ذو مهام محددة يضم مختصين في جميع مجالات التخطيط الاقليمي والمحلي يتكفل بإعداد خطة التنمية المحلية (الاقليمية) ومتابعة تنفيذها ضمن الخطة الوطنية للتنمية وتقييمها.

وبالرجوع الى البلديات فقد أكدت ونصت المادة107 من القانون 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 22الموافق يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، بضرورة قيام المجلس الشعبي البلدي بإعداد برنامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لعهدته الانتخابية ويصادق عنها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، في اطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية.

اضافة الى ذلك فقد نصت المادة 80 من قانون 12-07 مؤرخ 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية على ان المجلس الشعبي الولائي يعد مخططا للتنمية على المدى

المتوسط يبين الاهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في اطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية ويعتمد هذا المخطط كاطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

-**توفير نظام تمويل فعال للتخطيط المحلي**: لابد على الجماعات المحلية أن تكون على علم بالموارد المالية المتاحة وتقوم بتوفر التمويل اللازم لتجسيد مختلف المشاريع التنموية من خلال تثمين أملاكها وتعبئة تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة خاصة التي تكون مداخلها تصب بنسبة 100 بالمئة مباشرة ميزانيتها.

- **المشاركة والشراكة بين مختلف الفاعلين في التنمية المحلية**: بتحديد المسؤوليات بدقة ومجالات التدخل في مختلف مراحل التخطيط المحلي من اعداد، تنفيذ، متابعة وتقييم الخطة التنموية.

-**توفر الكفاءة والخبرة**: التي تعد مقوم أساسي لنجاح اي خطة تنموية والتي ترتبط بالعنصر البشري الذي يقوم بها على المستوى المحلي حيث يجب أن تقوم بهذا الدور اطارات ذات كفاءة وخبرة في مجال التخطيط وتميزهم بالمصداقية والواقعية في تحديد المشكلات ورسم الاهداف ونجاح الخطة الموضوعة. (غنيم، 1999، صفحة 106)

تجدر الاشارة أن هذه المخططات أو البرامج التنموية الموضوعة تكون في بداية نشاط المجلس(بلدي، ولائي) وفي الجالسات الأولى له أين نجد المجالس المنتخبة تفتقر الى القدرات والكفاءات والخبرات القادرة على التخطيط والفهم الجيد للبرامج التنموية ، خاصة فيما يخص التوفيق ما بين الوعود الانتخابية والسياسة العامة للدولة اضافة الى عدم قدرتهم على الفهم الجيد لمالية الجماعات المحلية (البلدية ،ولاية) وللموارد المتاحة ، خاصة عدم المساعدة من قبل الادارة المحلية الا على مستوى ضيق، هذا ما يجعل في غالب الاحيان خطة التنمية المحلية تكون مبالغ فيها وذات طموحات كبيرة يصعب تحقيقها خلال العهدة الانتخابية.

3.2 مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية

ان مقومات نجاح التخطيط المحلي للتنمية ترتبط ويجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في كل مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي والتي نوجزها فيما يلي: (الدولي و وبيترتليزمان، 2004، صفحة 14) :

-**مرحلة تنظيم الجهود**: يتم في هذه المرحلة الموافقة على الترتيبات المؤسساتية ودور أصحاب المصالح، ويتم **تشكيل فريق عمل** خاص بالتنمية الاقتصادية المحلية والتخطيط لها في المجلس البلدي

بمشاركة كل الفاعلين في التنمية وتظافر جهودهم وتحقيق شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الحكومي (المجتمع المدني بكل اطيافه).

تجدر الاشارة أن هذا الفريق يمكن أن ينقسم الى مجموعة من فرق العمل على مراحل الاعداد للمخطط والذين يعينوهم رئيس البلدية وهم فريق اللجنة التوجيهية، الفريق الفني، فريق جمع البيانات، الناطق الاعلامي. (المحلية و الوكالة الامريكية للتنمية، 2018، صفحة 07)

-**تجميع البيانات والمعلومات المطلوبة على مختلف المستويات:** لتشكيل قاعدة بيانات التي تمكن من اتخاذ القرارات السليمة بعد تحديد نوعها وطرق جمعها وتكون ضمن مهمة فريق جمع البيانات.

-**مرحلة تقييم الاقتصاد المحلي:** يتم خلالها اجراء تقييم وتحليل عقلاني للاقتصاد المحلي ودراسة العلاقات الاقتصادية القائمة والانشطة المتواجدة والامكانيات البشرية، الطبيعية، المالية المتاحة في الاقليم بعد جمع واستخدام المعلومات الكمية والنوعية المتوفرة وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ومختلف المؤشرات الاقتصادية المحلية وعادة تكون من اختصاص الفريق الفني.

- **مرحلة اعداد الاستراتيجية المناسبة:** يتم خلال هذه المرحلة قيام المختصين على المستوى المحلي (المجالس الشعبية المحلية) وأصحاب المصالح الرئيسة أي الفاعلين بإعداد الاستراتيجية التي تحقق التوازن بين التنمية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

- **تنفيذ الاستراتيجية:** يتم ذلك من خلال اعداد خطة عامة لتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لكل البرامج والمشروعات ودعمها بإعداد خطة عمل خاصة لكل مشروع على حدة من خلال توفير الموازنة اللازمة لكل مشروع والمدة التي يتحقق فيها، وبناء إطار مؤسسي لتجسيد ومتابعة التنفيذ والتأكد من توفر المخلات اللزمة وتنفيذ المهام المحددة في خطة عمل المشروع.

- **مراجعة الاستراتيجية:** يتم مراجعة وتقييم استراتيجية التنمية الموضوعة أو خطط التنمية المحلية سنويا لتعديلها وتنقيحها لتتماشى مع التغيرات والتطورات في الظروف المحلية.

3. مفهوم الديمقراطية التشاركية

كان ظهور مصطلح الديمقراطية التشاركية خلال الستينيات من القرن الماضي، في المجال الصناعي و الاقتصادي ، عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إلى اشتراك عمالها وإطارتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل وطرق الإنتاج فيها ومناقشة كل هذه المسائل و اتخاذ القرارات الملائمة في متابعة ومراقبة تنفيذها. (شريط، 2008، صفحة 25)

وهذه التجربة الناجحة تم الأخذ بها في المجال السياسي، وخاصة على المستوى المحلي، باشتراك المواطنين وإقحامهم في مناقشة الشؤون والقضايا العامة والتحاور بخصوصها واتخاذ القرارات السياسية، حيث توسع تطبيق هذه التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينات خصوصا الأرجنتين والبرازيل التي عرفت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية ثم شملت باقي البلدان.

2.4 تعريف الديمقراطية التشاركية:

عرفت الديمقراطية التشاركية حسب برنامج الامم المتحدة PNDU على أنها بعد من أبعاد الديمقراطية المحلية وأنها نمط حكم يضع مشاركة المواطنين في مركز تسيير الشؤون العمومية كما تشير الى جميع الاليات والاجراءات التي تسمح بزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار. (عساسي، 2022، صفحة 1186)

كما تعرف بانها مجموعة متباينة من الاجراءات والاليات والوسائط بين السلطة والمجتمع على غرار الاستفتاء، الاستبيان، الاجتماعات واللقاءات في المجالس المحلية على اختلافها نشاطاتها نحو تحقيق هدف مشترك وهو اشراك المواطن في اتخاذ القرار العمومي. (مختاري و تمرابط، 2020، صفحة 86)

وعليه تعتبر الديمقراطية التشاركية مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة أي مشاركة المواطنين في القرارات السياسية والاقتصادية التي لها تأثير على حياتهم اليومية والبرامج التنموية من التخطيط والتنفيذ الى المراقبة والتقييم.

2.3 الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في الجزائر:

ظهرت بوادر المقاربة المبنية على الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية الجزائرية ضمن مختلف الدساتير التي ارسلت مبادئ لها وحق المواطن في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية وبدرجات مختلفة في الدباجة أو ضمن مواد من الدستور، أو ضمن قانوني البلدية أو الولاية ، أو قانون رقم 90- 29 مؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق 01 ديسمبر يتعلق بالتهيئة والتعمير ضمن مواده 14،15،26،36 وذلك عند اعداد و المصادقة ومراجعة أدوات التهيئة والتعيير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة PDAUوالتعمير ومخطط شغل الاراضيPOS، وقانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة. ضمن مواده رقم 02،03،21، من خلال تدعيم الاعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور في حماية البيئة والمشاركة في الاجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

وأصبحت المقاربة المبنية على الديمقراطية التشاركية واضحة المعالم وتم التأكيد عليها بعد جملة الاصلاحات الداخلية السياسية والادارية التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 2011 ، في ظل التحولات والتغيرات الاقليمية خاصة في الدول العربية وما أصطلح عليه بالربيع العربي، وعلى رأسها قانون البلدية11-10 ل المتعلق بالبلدية لاسيما المادة 2 التي تنص على أن "البلدية هي القاعدة الاقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة تشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة ، اضافة الى الباب الثالث المتعلق بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية وخاصة المواد 11،12 ،13 و14 منه.

كما يظهر هذا في قانون الولاية 12-07 في المواد 18،31،36 و32 التي تؤكد على ضرورة اعلام الجمهور بمستخلص المداولات وحق الاطلاع والحصول على المداولات اضافة الى امكانية دعوة أي شخص شأنه تقديم معلومات مفيدة للأشغال بحكم مؤهلاته أو خبرته. و قانون 12- 06مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعيات الذي أكد على أهمية مختلف الجمعيات بكل أنواعها (البلدية، الولائية، الوداديات، المنظمات، الدينية،..الخ) ومنها لجان الاحياء ودورها في المشاركة في الحياة اليومية للأفراد من خلال تنظيمها وشروط تأسيسها واعتمادها ومن خلال الدور الذي تلعبه في التنمية المحلية وارساء الحكامة المحلية.

وفي سنة2016 وضمن الدستور 2016 تم تثمين مفهوم الديمقراطية التشاركية بصريح العبارة من خلال المادة 15 والتي تنص على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية بهدف تعزيز مشاركة المواطن في صناعة القرار المحلي ومتابعة المشاريع التنموية المحلية.

وهو ما أكده التعديل الدستوري المؤرخ في 15 جمادى الاولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر2020 الذي نص في ديباجته، على أن الشعب الذي ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، متمسك بسيادته واستقلاله الوطنين ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة جميع المواطنين والمجتمع المدني بما فيها الجالية في الخارج في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد. كما أكدت المادة 10 منه على سهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسير الشؤون العامة، وأضافت المواد52 و53 و55 ضمن باب الحقوق الاساسية والحريات العامة والواجبات على أن حريات التعبير وانشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن الجزائري مع حقه في الحصول على المعلومات والوثائق والاحصائيات ونقلها مضمون.

تجدر الاشارة كذلك أنه كان منتظر حسب تصريحات المفتش العام لوزارة الداخلية في 26اكتوبر 2017 ان اصدار قانون الديمقراطية التشاركية خلال 2018 بعدما تم اعداد مشروع ميثاق قانون

الديمقراطية التشاركية ليتم عرضه على الحكومة ومجلس الوزراء ثم البرلمان للمصادقة عليه لكن لغاية كتابة هذا المقال لم يتم اصدار هذا القانون. حيث أكد ان هذا القانون يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن. (الانباءالجزائرية، 2017)

3.3 أهداف الديمقراطية التشاركية

تعددت أهداف الديمقراطية التشاركية بسب ارتباطها بالجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية يمكننا ايجاز اهم أهدافها فيما يلي:

– محاولة تجاوز معوقات الحكم وخلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع، وتقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي وتفسيره والعمل على خلق نموذج من الحكم التشاركي. (مغربي، 2018، صفحة 556)

– تحسين الشفافية في القرارات السياسية والتسيير المالي.

– تجسيد الحكامة والتنمية المحلية.

– تعزيز المواطنة النشطة والمستنيرة بجعل المواطنين يفهمون القيود والمعوقات، وجزاء من القرار.

– الديمقراطية التشاركية هي بشكل ما بيداغوجيا سياسية لتعلم المواطنة من خلال الانخراط والمشاركة، فالمواطن داخل هذه المنظومة هو أكثر من ناخب، لكن أقل من صاحب القرار.

– تقليل التكلفة وتخفيف الاعباء على الحكومة من خلال ترشيد القرارات والاستغلال الامثل وللموارد المتاحة في المجتمع.

4 . آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية

تتمثل آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية وفقا لمحددات البيئة الداخلية للنظام والمجتمع والتي تلعب دور هام في تخطيط التنمية المحلية وتحقيقها فيما يلي:

1.4 النقاش العام: هي آلية تسمح بمناقشة جملة المشاريع المزمع القيام بها من حيث أهميتها، خصائصها وأهدافها مع المواطنين لإبداء ملاحظاتهم التي قد يكون لها تأثير، وهي من بين الآليات الغير مذكورة في التشريع الجزائري. (زياد، 2010، صفحة 96)

2.4 الاستفتاء المحلي: وهو اشراك المواطنين المؤهلين بدون استثناء للإدلاء بآرائهم بشأن موضوع الاستفتاء بالموافقة "نعم" أو الرفض "لا" ن لكن في المقابل يعتبر مكلف جدا للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية، لذا لا يتم اللجوء اليه الا نادرا و في قضايا مصيرية كالانفصال عن سلطة دولة مركزية أو تعديل دستوري...الخ و من جهة اخرى فهو لا يتيح هامشا كبيرا للتفاعل و تقديم الآراء و المقترحات فهو يسمح للمواطن للإدلاء بصوته اما بالإقرار أو الرفض فقط. (بن حدة، 2017، صفحة 150) .

3.4 المخططات الاستراتيجية ومخططات التنمية المشتركة: هي آلية للمشاركة تقوم على محاولة إدماج مجموعة مصالح أو جمعيات مهتمة بقضايا التنمية عن طريق تكوين ورشات تسعى الى برمجة مخططات تنموية بصيغة تشاركية، من أجل الانتقال من مبدأ الاتكال واستهلاك الميزانية إلى مبدأ تنشيط خلاق للثروة بالاستثمار وتحسين مداخيل البلدية. (دراجي و خماري ، 2021، صفحة 255)

4.4الميزانيات التشاركية: تعبر عن المشاورة الديمقراطية مع المواطنين وممثلي المجتمع المدني حول كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية لتمويل مشاريع تنموية، و هي أداة من أدوات الإعداد و الرقابة الشعبية على ميزانية الجماعات المحلية لتقييم التصرف المحلي، و ألية لإضفاء الشفافية على القرارات المتعلقة بالمخطط الاستثماري في إطار توجيه المخصصات المالية حسب الأولويات التي يطلبها المواطن. (بوجلاب، 2021، صفحة 332) و هي واحدة من أبرز آليات الديمقراطية التشاركية تمر إجمالا بالمراحل التالية: (عقون، 2021، صفحة 285)

أ- مرحلة إطلاق المسار: بتوفر إرادة سياسية واضحة داخل مجلس الجماعة المحلية تتعلق بمدى ضرورة هذه الميزانية، ثم يجب أن يشكل المجلس فريقا للميزانية التشاركية داخل الجماعة المحلية والذي سيسهر على إنجازها.

ب- تحديد كيفيات المشاركة وإنشاء منتديات المواطنة: حيث يتم وضع قواعد الميزانية التشاركية بشكل توافقي والتي تحدد سير هذه الميزانية من خلال وصف مفصل لكل مرحلة، وتعتبر هذه الخطوة أساسية قصد التكييف مع السياق المحلي وضمان حسن سير دورة الميزانية التشاركية.

ج- تكوين لجنة الميزانية التشاركية: التي تكون محددة سلفا في قواعد الميزانية التشاركية"، وتضم: مجالس الأحياء، فريق الميزانية التشاركية للجماعة المعنية، المصالح التقنية والمالية للجماعة، الهيئات الدائمة، مجلس الشباب، فاعلين آخرين من جمعيات وخبراء و مواطنين و مواطنات ...الخ.

د- التصويت على المشاريع و الميزانية المحلية: تعرض اللائحة النهائية للتصويت حسب قواعد الميزانية التشاركية ثم يتم إدراج المشروع المختار ضمن ميزانية الجماعة المحلية برسم السنة المالية الموالية و هكذا

يسمح تصويت المشاركين بالمساهمة في تسيير شؤون الجماعة، ثم يصادق على هذه الميزانية مجلس الجماعة المحلية لإنجازها في السنة الموالية.

هـ– إنجاز الأشغال والتقييم: ويمثل التجسيد الفعلي لدورة الميزانية التشاركية وخاتمة لها، وهي مرحلة حاسمة لكونها تسمح للسكان بقياس أثر مشاركتهم، ثم تبدأ الأشغال مع إمكانية إشراك المواطنين في إنجازها ومراقبة مدى شفافية العمليات المالية والالتزام بإطار الميزانية التشاركية.

إن الميزانية التشاركية بهذه المراحل تتضمن عدة أنماط للمشاركة تتمثل في : تشارك المعلومات مع الدولة عن الميزانية و السياسات العامة أمام المواطنين، التشاور مع المواطنين فيما يخص اختياراتهم و تفضيلاتهم، المشاركة في عملية صنع القرار حيث يعد المواطنون الفاعلين الأساسيين في ظل الميزانية التشاركية، و الرقابة المباشرة على عملية تخصيص الموارد المالية. (رجب، 2023، صفحة 398)

5.4التحقيق العمومي: هي آلية تعمل على إعلام المواطنين واشراكهم في القرارات الإدارية التي تعنيهم و آلية حقيقية لأداء الديمقراطية التشاركية الإدارية التي تسمح بتسهيل تطبيق القرارات الإدارية و تعزيز فعالية النشاط الإداري و ذلك باستقطاب ملاحظات الأشخاص المعنيين بصفة مباشرة أو غير مباشرة بقرارات الإدارة من خلال استشارتهم فبل اتخاذ القرار، لكن وبالرغم من أهميته لم يدرج المشرع الجزائري آلية التحقيق العمومي كمبدأ عام، بل حصره في نصوص و مجالات خاصة كحق الملكية و حماية البيئة ما جعله آلية استثنائية ذات مجال ضيق لا تمتد إلى باقي مجالات التنظيم الإداري الأخرى بالرغم من أهميته . (غزلان سليمة، 2010، صفحة 125)

6.4 الاعلام الإداري: هي آلية تضع على عاتق الإدارة مسؤولية العمل على تعريف المواطنين بحقوقهم والتزاماتهم باعتبارها مهمة الإدارة الأولى للكشف عن أعمالها وأنشطتها وتجسيدا لمبدأ الشفافية الإدارية.

7.4 الاستشارة: هي آلية تنص على إعلام المواطنين بمختلف البرامج التنموية وبالمشاريع الكبيرة لاستشارتهم من أجل تلقي رأيهم وملاحظاتهم وتعليقاتهم واعتراضاتهم التي يرونها عند انجاز هذه المشاريع ويمكن أن تكون هذه الاستشارة عامة تخص كافة المواطنين أو تكون استشارة خاصة بفئة معينة أو بشخص معين بالذات مختار على أساس معايير الخبرة والكفاءة في المجال المراد للاستشارة.

8.4 التشاور: هي تنسيق السلطات المحلية البلدية مع المواطنين و الفاعلين في المجتمع المدني من أجل المساهمة في تسهيل مشاركة الحركة الجمعوية في إجراءات التسيير الجواري و تحسين الإطار المعيشي

للساكنة و دراسة آثاره و تقييم نتائجه، بحيث لا يتصور إقرار آلية التشاور دون وجود هيكل دائم أو هيئة مرافقة أو لجنة مختصة على نطاق البلدية (مجلس تشاوري) لتجسيد محتوى التشاور العمومي. (أوكيل، 2019، صفحة 195)

5. واقع تطبيق اليات الديمقراطية التشاركية وتأثيرها على تخطيط المشاريع التنموية في بلدية الصومعة

تعد بلدية الصومعة احدى بلديات ولاية البليدة التي وقع عليها اختيار لا سقاط الجانب النظري خلال العهدة2017-2021 ، وسنحاول دراسة هل تم تطبيق أليات الديمقراطية التشاركية التي نص عليها القانون الجزائري (الاستشارة ،التحقيق العمومي، الاعلام الاداري، التشاور) اضافة الى التعليمات الخاصة بالميزانية التشاركية والتي ذكرت في الجانب النظري على مستوى البلدية ونتائج تطبيقها ودورها في تخطيط التنمية المحلية خاصة ما تعلق بالمخطط البلدي للتنميةpcd والمخطط الخماسي(متعدد السنوات للعهدة الانتخابية) من خلال التطرق الى أهم ما تم تحقيقه في هذا المجال . وهذا من خلال المحاور الفرعية التابعة لهذا المحور.

1.5 تعزيز دور المجتمع المدني وعلى راسها لجان الاحياء في تفعيل الديمقراطية التشاركية:

تعد لجان الأحياء اللبنة الأساسية في المجتمع المدني المشاركة في تحقيق الديمقراطية التشاركية في بلدية الصومعة اضافة الى مختلف الجمعيات الاجتماعية، الثقافية، الرياضة، الدينية ويظهر هذا من الاهتمام الذي أولاه المجلس الشعبي البلدي والادارة المحلية لها والذي يظهر من خلال:

- **تشجيع انشاء لجان للأحياء وجمعيات رياضية، ثقافية، اجتماعية وفقا لما ينص عليه قانون الجمعيات 12-01:** تجدر الاشارة أن عملية تأسين اللجان الاحياء المختلفة جاءت تجسيدا لمختلف التعليمات الرامية لتكريس الديمقراطية التشاركية من جهة اضافة الى التأكيد على ضرورة تنظيم المواطنين وجعل ممثل لهم بشكل رسمي نظرا للطلبات الكثيرة لمختلف المشاريع واختلاف ترتيب الاولويات خاصة ما بين اعضاء المجلس الشعبي البلدي المنتخبين والموطنين في مختلف المراكز. فقبل 2018 كانت تنشط على مستوى بلدية الصومعة جمعيتين فقط لجنة حي مركز بهلي ومركز الغرابة .

لبناء شراكة قوية ما بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المدني وتبني الديمقراطية التشاركية كألية لتخطيط وتجسيد التنمية على مستوى البلدية تم طلب تحديد أعضاء مكتب اللجنتين السابقتين وانشاء

جمعيات لجان الاحياء لتمثل مختلف المراكز السبعة في البلدية اضافة الى لجان أحياء أخرى وقد تم ذلك وأصبحت البلدية تحتوي على 14 لجنة حي ممثلة للمراكز البلدية السبعة والاحياء الكبرى وبشكل قانوني

-مشاركة في لقاءات دورية واجتماعات رسمية ومختلف الخرجات الميدانية مع المسؤولين خاصة في قطاع الري، الاشغال العمومية، التهيئة والتعمير، الصحة والتربية والتعليم، الصحة والشباب والرياضة. فعلى سبيل المثال خلال سنة 2019 و2020 ساهم التسيير التشاركي في تسيير عملية توزيع المياه الصالحة للشرب بسبب الجفاف والنقص الكبير في الكميات من خلال التعاون بين ممثلي لجان الاحياء والبلدية ومؤسسة الجزائرية للمياه بالرغم من الاحتجاجات التي عرفتها البلدية عدة مرات بسبب هذا المشكل الكبير الذي عانت منه البلدية والولاية بشكل كبير حيث وصل تقدير العجز بما يقدر ب 5000لتر مكعب يوميا، والمياه توزع مرة واحدة كل ثلاثة أيام بمعدل ساعة الى ساعتين حسب المركز.

- المشاركة مع المجلس الشعبي البلدي في تأطير وتنظيم العمليات الخاصة بالوقاية من كورونا وذلك من خلال الاجتماعات الدورية والمساهمة في لجان الاغاثة التي انشاتها البلدية خلال فترة كورنا سنة 2020 الخاصة بكل مركز أو حي حيث بلغ عددها 13 لجنة إغاثة كان لممثلي المجتمع المدني دور كبير في انجاح مختلف العمليات التطوعية المرتبطة بالتدابير الوقائية الخاصة بمكافحة كورونا والمتمثلة في:

- عملية التحسيس والتوعية من أخطار كورونا وضرورة الالتزام بالحجر الصحي.
- القيام بعمليات التعقيم على مستوى الشوارع ومختلف المؤسسات التابعة للدولة مثل المؤسسات التعليمية، الصحية، الدينية، الثقافية، ومكاتب البريد.
- تنظيم عملية دفع الاجور واعانة رمضان في مكاتب البريد.
- القيام بالأعمال التطوعية المرتبطة بتوزيع اعانات البلدية في شكل قفة ضمن لجان الاغاثة المشكلة من قبل البلدية.
- المساهمة في عمليات حفر القبور والدفن.

2.5 اعلام ومشاركة المواطنين من خلال عرض الحصيلة السنوية2018– 2019 –2021

بهدف تجسيد الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية من جهة وتنفيذا للمادة11 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 ،التي تنص على امكانية تقديم المجلس الشعبي البلدي عرض أو حصيلة لنشاطاته السنوية البلدية أمام المواطنين وممثلي المجتمع المدني تم في

2018/12/23 للمرة الاولى في بلجية الصومعة عرض الحصيلة السنوية لنشاط المجلس بحضور السلطات المحلية والامنية وممثلي المجتمع المدني من لجان احياء ،جمعيات رياضية، ثقافية، اجتماعية بلدية وحتى ولائية ،اعيان البلدية، رجال الاعمال، الائمة، مدراء المؤسسات التربوية، مواطني البلدية و تم عرض:

– الجانب المالي وامكانيات البلدية بالأرقام والمبالغ من خلال التطرق الى موارد البلدية ونفقاتها:

– عرض المداخيل الرئيسية للبلدية الناتجة من أملاك البلدية ذات المداخيل، حصيلة الضرائب والرسوم الناتجة عن النشاطات المختلفة في البلدية اضافة الة مختلف الاعانات التي تتحصل عليها البلدية.

– عرض النفقات الالزامية للبلدية (رواتب المستخدمين، الكهرباء، الغاز، الماء، نفقات المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي المفوض لها تأدية الخدمة مثل متيجة نظافة، متيجة انارة، متيجة حدائق اضافة الى نفقات التغذية المدرسية) والتي تشكل في مجموعها أكثر من 200.000.000.00 دج لكل سنة.

– عرض ما تم اقتراحه من مشاريع تنموية خلال العهدة الانتخابية 2022/2017 أي البرنامج الخماسي المصادق عليه منذ تنصيب المجلس وفقا لما تنص عليه المادة107من القانون البلدية.

– المشاريع المسجلة لسنة 2018 و2019 في مختلف الصيغ التمويلية من ميزانية البلدية، البرنامج القطاعي PSD، برنامج مخطط التنمية المحليةPCD ،ميزانية الولايةBW ،صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةFGCL ومستوى الانجازات (الاستهلاكات) المحققة ومستوى تقدم الاشغال فيها. وفقا لمختلف التعليمات التي وصلت للمجلس والتي تؤكد أغلبها على ضرورة العمل على تمويل العمليات وفقا للأولوية ووفقا للترتيب التالي:

* العمليات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

* عمليات متعلقة بقطاع التربية والمؤسسات التربوية (التغذية المدرسية، التدفئة، صيانة المدارس، توسعة المدارس من 03 الى 04 اقسام للمدارس التي تعرف ضغط كبير، صيانة وتهيئة الكاتمية للمدارس، صيانة المراحيض، والساحات المدرسية)

* عمليات متعلقة بفك العزلة والتحسين الحضاري.

* عمليات مرتبطة بالإنارة العمومية على مستوى الاحياء والطرق البلدية.

* عمليات مرتبطة بالصحة العمومية.

– عرض حصيلة استبيان لمدى رضا المواطنين على الخدمات المقدمة من البلدية المقدم في شهر اكتوبر 2018 وأهم نتائجه.

– طلب مساعدة مختلف الاطارات من سكان ومواطني بلدية الصومعة في كل الإدارات والمؤسسات العمومية والفاعلين من رجال الاعمال والسياسيين المساعدة كلا حسب ما يمكن لتسجيل مشاريع تنموية.

3.5 فتح النقاش والتحاور والاقتراحات

بعد عرض الحصيلة تم فتح النقاش والتحاور مع الحضور حيث تمركزت مداخلاتهم فيما يلي:

- تثمين عرض الحصيلة السنوية باعتبارها المبادرة الأولى التي تحدث في البلدية وعلى مستوى الولاية مع التأكيد على ضرورة مواصلة العمل بها خلال سنوات العهدة الانتخابية والعهدات اللاحقة.

- نقد للخطة الخماسية أو برنامج العمل الخماسي للمجلس الشعبي البلدي وضرورة تغيير الترتيب في بعض المشاريع وفقا لأهميتها والموارد المالية المتاحة.

- تقديم اقتراحات بإعادة ترتيب الاولويات بإضافة مشاريع جديدة والغاء بعضها حسب تعليمات الوساطة وطلب المجتمع المدني لسنة المالية 2019 و2020 التي تليها حيث عرفت هذه النقطة تدخلات وتشنجات لكن انتهت في الاخير برضا الحاضرين خاصة ممثلي لجان الاحياء.

4.5 تسجيل مشاريع متفق عليها في إطار الميزانية المشتركة(التشاركية)

وفقا للتعليمة الخاصة بإعداد الميزانية يجب اقتراح مشروع متفق عليه في إطار الديمقراطية المشتركة وقد تم اقتراح في ظل الميزانية 2019 و2020:

– تسجيل مشروع انجاز وتجديد قناة الصرف الصحي بمختلف المراكز المالية بغلاف مالي 8.000.000.00 دج يدخل ضمن الأولويات القصوى لمختلف طلبات لجان الاحياء والمواطنين حفاظا على الصحة خاصة الوقاية من الامراض المتنقلة عن طريق المياه.MTH.

– مشروع ترميم المدارس الابتدائية بغلاف مالي 30.000.000.00 دج الذي مس خمسة مدارس ابتدائية في مراكز البلدية.

– مشروع ترميم الحفر على مستوى الطرق الرئيسية في المراكز بمبلغ 6.000.000.00دج نظرا للحالة الكارثية التي تعرفها بسبب الحفر العشوائي للربط بشبكة الصرف الصحي، الماء، الغاز الطبيعي.

5.5 سبر الآراء من خلال وضع استبيان مدى رضا المواطنين على الخدمات المقدمة من البلدية

تم في شهر اكتوبر 2018 وضع استبيان لمدى رضا المواطنين على الخدمات المقدمة من البلدية ومساهمة المجتمع والمواطنين في التسيير التشاركي للبلدية، حيث تم اعداده بطريقة علمية وبعبارات سهلة ودقيقة حتى يتمكن المواطن البسيط من الاجابة بدقة وشفافية. وتضمن الاستبيان العناصر الاساسية المرتبطة بالمواطن والخدمات العمومية التي تقدمها البلدية بشكل مباشر أو عن طريق تفويض الخدمة للمؤسسات العمومية وتضمن الاستبيان الاجزاء التالية:

الجزء الاول: يحتوي على معلومات خاصة بالمواطن وممثلي المجتمع المدني

الجزء الثاني: مرتبط بالخدمات الادارية والتنظيمية التي تقدمها بلدية الصومعة

الجزء الثالث: مشاركة المجتمع المدني والتشاور معهم والاستماع لانشغالاتهم ومقترحاتهم

الجزء الرابع: خصص مباشرة للخدمات المرتبطة بالمستوى المعيش للمواطن في مختف المراكز والاحياء

الجزء الخامس: تقديم اقتراحات لتحسين الخدمات المقدمة من قبل البلدية وتحسين المستوى المعيشي في الشارع أو المركز أو الحي الذي يسكن فيه المواطن.

تجدر الاشارة أنه تم توزيع 500 استمارة على مستوى مقر البلدية والملاحق الثلاثة التابعة لها و وضع الاستبيان على مستوى الصفحة الرسمية الخاصة بالبلدية، حيث رغم حرص بعض أعضاء المجلس الشعبي البلدي على ضرورة ملا واسترجاع هذه الاستمارات فلم تؤخذ منها الا 285 استمارة تم استرجاع 89استمارة وعند دراستها تم استبعاد 68 استمارة بسبب عدم ملاها بطريقة جيدة أو لعدم الاجابة أصلا. وكانت عدد الاستمارات السليمة 21 استمارة وهي لا تعبر عن عينة احصائية ممثلة لمجتمع الدراسة ما أفشل الاستبيان والنتائج التي كانت منتظرة منه قبل تحليها حيث لم يتم تحليها أصلا.

وبالعودة للأسباب فشل هذا الاسلوب فهي ترجع لعدم أخذ الاستمارات للإجابة عليها أو ارجاعها وحسب استقصاء مع عدد لا بأس به من المواطنين حوالي 50 مواطن في يوم الاستقبال اتضح لمعدي الاستبيان أن أهم الأسباب ترجع الى:

- عدم اعتياد المواطنين على مثل هذه الأساليب لأبداء الرأي من جهة باعتبارها تجربة أولى.
- اقتناع عدد منهم بأن هذه الاستمارات لن تقدم أو تأخر شيء، فبلدية الصومعة ضعيفة المداخيل ترتبط معظم مشاريعها التنموية بالإعانات المقدمة من الولاية أو البرامج التنموية الاخرى.
- تحميل المسؤولية للمنتخبين بتصريح عدد منهم ان لهم منتخبين هم من يقع عليهم تحقيق المشاريع التنموية التي وعدو بها في الحملة الانتخابية.

- سوء الفهم من قبل الناخبين أولا والمواطنين وحتى بعض ممثلي المجتمع المدني والترويج الاعمى للعدم أهمية هذا الاستبيان.

- عدم الترويج للاستبيان وأهدافه بشكل جيد من قبل الادارة والمجلس الشعبي البلدية.

6.5 التحقيق العمومي

يعد التحقيق العمومي أحد الاليات للمشاركة المواطن في التسيير التشاركي كما سبق وذكرنا ويعد ويظهر هذا من خلال بعض المشاريع التي تمت مشاورة المواطنين من خلال تحقيق الملائمة وعدم الملائمة والتي كانت نتيجتها ايجابية حيث لم تقلى البلدية رفضا لها الا بعض الطلبات من المواطنين بضرورة تحسين مداخل هذه المشاريع او تحديد بدقة أماكن التوقف من قبل زبائنها على غرار المشاريع التالية: – قاعتين للحفلات – حمام – مغسل للسيارات – مقهيين...الخ

في حين كانت نتيجة التحقيق العمومي سلبي فيما يخص انطلاق ورشة لصناعة وتحويل البلاستيك ضمن محل قريب من المواطنين من جهة ويقع على أرض فلاحية بعد رفع الشكاوى والاحترازات بعدم قبوله من المواطنين وحتى ممثلي لجنة الحي وهو ما تم فعلا.

7.5 انشاء صفحة عبر صفحة الفاسبوك خاصة بالمجلس الشعبي البلدي

تم ذلك وفقا للتعليمات وزارة الداخلية الرامية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وحق المواطن في الاعلان الخاصة في هذا المجال يتم تسيرها من قبل موظفين من الادارة يتم خلالها:

– اظهار نشاطات المجلس الشعبي البلدي المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن.

– كل الإعلانات التي تهم المواطنين.

– المشاريع التنموية المسجلة ضمن الميزانية البلدية الأولية أو الاضافية للبلدية، المشاريع المسجلة على مستوى مختلف البرامج التنموية والتي حصلت البلدية على مقررات بها سواء على مستوى ميزانية الولاية (الاولية، الاضافية)، أو صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية أو البرامج القطاعية.

– تلقي مشاكل المواطن اليومية والمرتبطة بالهياكل القاعدية الاساسية.

– الاعلانات الخاصة بالصفقات العمومية.

6. خاتمة:

مكنتنا الدراسة في خلال الجانب النظري وتطبيقه على مستوى بلدية الصومعة من استخلاص بعض النتائج المرتبطة باختبار الفرضيات الموضوعة وعقبات تطبيق أليات الديمقراطية التشاركية لتخطيط التنمية المحلية المستنبطة من دراسة تجربة في بلدية الصومعة ونوجزها فيما يلي:

- تم اثبات الفرضية الأولى بكون الديمقراطية التشاركية مفتاح التخطيط للتنمية المحلية كونها ألية لتوجيه التنمية نحو ما يتماشى ووضعية وأولويات المواطن وأحد المقومات الاساسية لمقومات التخطيط الناجح.

- صحة الفرضة الثانية حيث وضع تخطيط فعال للتنمية المحلية يتميز بمشاركة الفاعلين المحليين في التنمية والمتابعة والتقييم لها والذي يعد مفتاح لنجاحها من خلال ما تم التطرق اليه من مقومات الاساسية للتخطيط الفعال.

- كما تم اثبات الفرضة الثالثة حيث يعتبر المواطن والمجتمع المدني في ظل الظروف الراهنة والنصوص التشريعية الموضوعة أحد الفاعلين في مراقبة المال العام وكيفية صرفه من خلال المساءلة والتقويم والتقييم وتخفيض هدر المال في مشروعات غير ناضجة اقتصاديا.

- اثبات الفرضية الرابعة نسبيا حيث يتم تطبيق الديمقراطية التشاركية في بلدية الصومعة وفقا لما ينص عليه القانون وليس حسب رؤية المجلس البلدي المنتخب .فقد تم اثبات الجزء الاول من الفرضية وتأكيده من خلال محاولة المجلس الشعبي البلدي الالتزام بكل تعليمات الوصاية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية) المتعلقة بتمكين المواطنين من المشاركة في التخطيط للبرامج التنموية وحقهم في الاطلاع والاعلام هذا من جهة عدم اثبات الجزء الثاني حيث رؤية أعضاء المجلس الشعبي ودرجة تفهمهم وثقافتهم ومعرفتهم لهذا المفهوم وقابلية تطبيقه أثر في عدم فعالية التجربة في البلدية رغم أنها اخذت السبق في بلديات الولاية بسبب الرؤية السلبية لعدد لابأس به من أعضاء المجلس لعدم جدوى هذه المشاركة.

كما أن فعالية الديمقراطية التشاركية ودورها في التخطيط المحلي تعاني عديد العقبات يمكن ايجازها فيما يلي:

- محدودية أليات الديمقراطية التشاركية واقتصارها على الاستشارة العمومية والتحقيق العمومي وبنسبة قليلة الميزانية التشاركية بسبب نقص النصوص القانونية الخاصة بمختلف الاليات الاخرى. بسبب قصور الاطر القانونية والتنظيمية لتفعيل ممارسة الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدي.

- بالرغم من توفر إطار قانوني للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي الا ان اليات التنفيذ لمختلف البرامج تعتمد بشكل مباشر على التمويل المركزي للمشاريع والمخططات التنموية المختلفة

- المشاركة الضئيلة للمجتمع المدني في التخطيط المحلي خاصة في اعداد الخطة الخماسية للعهدة الانتخابية الذي يكون عادة مباشرة بعد تنصيب المجلس وتكون بين أعضائه دون الرجوع للمجتمع المدني بسبب تغليب الاهداف السياسية لتحقيق الوعود الانتخابية المختلة بين المنتخبين.

- عدم اتفاق المواطنين على الاولويات والاحتياجات ما يسبب صعوبة في الاجماع على ما يجب التخطيط له والقيام به ما يحدث اختلافات تصل الى اضطرابات ما بين الجهات المشاركة.

- ضعف تكوين المجتمع المدني ونقص الوعي، ثقافة المشاركة، لمسؤولية، المواطنة وعدم توفر أصحاب الخبرة والاطارات الفنية والكفاءة خاصة في مجال التخطيط المحلي واقتصار دوره في الاعمال التطوعية والخيرية والتعبير عن احتياجاتهم ومشاكلهم من خلال المقابلات وسائل الاعلام خاصة وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

بناء على هذه النتائج نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تفعل دور الديمقراطية التشاركية في انجاح التخطيط المحلي والتنمية المحلية كما يلي:

- تطوير قدرات المجتمع المحلي وتأهيله بدورات تدريبة لزيادة الخبرة والوعي المواطنين والمنتخبين من لعب دور هام في التنمية المحلية وتغيير الثقافة السائدة لثقافة جديدة هي ثقافة الديمقراطية التشاركية.

- الوقوف على مقومات انجاح التخطيط المحلي والعمل على تحقيقها وتفعيلها وتذليل العقبات التي تحول نجاح الخطط التنموية وعلى رأسها المشاركة الفعالة للمختلف الفاعلين في التنمية المحلية وتحديد المسؤوليات بدقة.

- تعديل قانون البلدية والولاية لتوفير إطار قانوني محلي لتفعيل التخطيط للتنمية على المستوى المحلي والديمقراطية التشاركية بتحديد الاطراف الفاعلة ودورها ومسؤولياتها بدقة ووضوح.

- ضرورة قيام المجالس الشعبية البلدية(المنتخبين) بتبني مناهج تسييريه جديدة مبنية على أساس الديمقراطية التشاركية تساعدها على تحقيق الاهداف المنشودة والوعود الانتخابية لها لتحسين الحياة المعيشية للمواطن. والتخلي على المفاهيم القديمة المرتبطة بالديمقراطية التمثيلة وتصرفاتها السلبية.

6. قائمة المراجع:

1-البنك الدولي، بيرتلزمان ستيفتاج واخرون، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، سبتمبر2004.

2- الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية الأسس والآفاق، مجلة الوسيط، وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر العدد 02، 2008.

3- ايمان مختاري، تمرابط ايمان، الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية، دراسات في حقوق الانسان، المجلد 04، العدد02، 2020.

4- حدة بن باديس، دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية: دراسة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 13، 2017 .

5- حنان عبد القادر محمد خليفة، التخطيط الاقليمي ودوره في التنمية المحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة،2016.

6- زياد ليلة، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، مذكرة ماجستر، كلية الحقوق، جامعة بتيزي وزو، 2010،

7- سعاد عقون.. الميزانية التشاركية:عقلانية اختيار المشاريع التنموية وفعالية تخصيص الموارد المحلية حلة اربع بلديات تونسية. *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 07،العدد 03* ، 2021

8- سليمة غزلان. علاقة الادارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر،2010.

9- سمير محمد عبدالوهاب، اللامركزية في الحكم والتنمية، مؤتمر الادارة المحلية والتنمية في ظل اعادة صياغة دور الدولة والتحول الى اقتصاد السوق، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،16-20 أفريل 2006، القاهرة.

10- صالح بوجلاب وفارس فضيل، الميزانية التشاركية آلية لتحسين أداء المالية المحلية في الجزائر- بين حتمية التفعيل وآلية التجسيد-، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، 2021.

11- فريال مغربي ، مقال بعنوان: الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية -المملكة المغربية نموذجا-، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد17، 2018/06.

. عبد الفتاح محمد مجيد عبدالله، تنمية المجمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعي للحديث،2006.

12- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع،1999.

13- عمار علوني، التنمية المحلية الأهداف والسياسات مقاربة نظرية. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية, المجلد 02 العدد(01).جوان 2019.

14- عمر خروبي بزارة، دور لجان الأحياء في تخطيط التنمية المحلية، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد03، العدد02، جوان 2022.

15- محمد أمين أوكيل، إشكالات تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس الشعبية البلدية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 05، العدد 02، 2019.

16- محمود الشريف، تطور الادارة المحلية في مصر، القاهرة، منشورات وزارة التنمية المحلية،37 ،1995/5/9

17- ناصر عساسي، الديمقراطية التشاركية: نموذج جديد لتحقيق التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد09، العدد2، 2022.

18- هبة خماري و دراجي كريمو، الميزانية التشاركية: إرساء لمظاهر الحكامة الجيدة من أجل تحقيق التنفية المحلية– دراسة استكشافية لمشروع كابدال بالجزائر 2017–2020، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد08، العدد01، مارس 2021.

19- وكالة الانباء الجزائرية، مشروع قانون الديمقراطية التشاركية سيضمن عدة ميكانيزمات لتحفيز مشاركة المواطن في الشأن العام، بتاريخ 2017/10/26،تاريخ الاطلاع 2023/01/10،
https://www.aps.dz/ar/algerie/48965-2017-10-26-16-58-39

20- وزارة الادارة المحلية، و الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. (حزيران, 2018). االدليل التطبيقي لإعداد الخطة الاستراتيجية وخطة التنمية المحلية. المملكة الاردنية الهاشمية.
https://www.mola.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%8A_%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%AE%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-0.pdf

21- وليد حسن رجب قاسم، دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين : دراسة حالة البرازيل، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية بجامعة الاسكندرية، المجلد 08، العدد 15 ، يناير 2023.

22- يوسف سلاوي، تخطيط التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد54، العدد03،2017 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/32/54/3/91475